التعمير بالمجالات القروية الساحلية وانعكاساته المجالية
دراسة حالة جماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم (إقليم تطوان)

د. فدوى الكوني [1] أ. نعمان أشراط [2] د. نسرين بن إدريس [3] د. مُحَمَّد علي بلمين [4]

1 باحثة في الجغرافيا والتنمية الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.
Fadoua.elkouni@gmail.com

2 طالب باحث في سلك الدكتوراه، شعبة الجغرافيا، مختبر البحث: الإنسان، المجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب. noueman.2023@gmail.com

3 أستاذة التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، مختبر البحث: الإنسان، المجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب. nbendriss@uae.ac.ma

4 أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، مختبر البحث: الإنسان، المجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب. belaminema@yahoo.fr

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دينامية التعمير الساحلي بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم بتحليل المعطيات الإحصائية والملاحظات الميدانية والمقابلات مع الساكنة. وأظهرت النتائج أنّ المجال يعرف نموًا عمرانيًا حديثًا وسريعًا، يتمركز أساسًا على طول الشريط الساحلي بمجال الدراسة الذي يبلغ 32 كلم، بفعل جاذبية الموقع وقربه من الطريق الوطنية رقم 16 وما يوفره من فرص اقتصادية وسياحية. في المقابل تعرف المناطق الداخلية –خاصة الجبلية منها– ضعفًا كبيرًا في الكثافة السكانية بسبب صعوبة التضاريس، وضعف البنيات التحتية، والعزلة المجالية. ويؤدي هذا الوضع إلى اختلال واضح في التوزيع المجالي، حيث يتركز السكان والأنشطة على الساحل بشكل كبير. كما بينت المعطيات الميدانية أنّ التعمير حديث نسبيًا، وتسارع منذ تسعينيات القرن الماضي مع هيمنة البناء الأفقي غير المنظم في العديد من المداشر كدوار سيدي عبد السلام دالبحر، مما يعكس ضغطًا متزايدًا على المجال الساحلي وتراجعًا للفضاءات الطبيعية. ويطرح هذا الوضع تحديات مرتبطة بالتخطيط المجالي والاستدامة، مما يستدعي ضرورة إعادة التوازن بين الساحل والمناطق الداخلية، وتحسين البنيات التحتية والخدمات لفائدة المجال الداخلي.

الكلمات المفتاحية: التعمير الساحلي، أزلا، زاوية سيدي قاسم، الاختلالات، الزحف العمراني.

تاريخ الاستلام:
2026/05/26
تاريخ القبول:
2026/06/12
تاريخ النشر:
2026/07/01

OPEN ACCESS

حقوق النشر © 2026 للمؤلف (للمؤلفين). والناشر مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية. هذه المقالة منشورة بنظام الوصول المفتوح، ويتم توزيعها وفق شروط وأحكام ترخيص المشاع الإبداعي الدولي:

CC BY-NC-SA 04

Vol. 6, Issue.2, July 2026, pp 609-636
ISSN : 2789-4843 (Online) 3080-0463 (print)
المجلد 6 العدد 2 ، يوليو 2026م

Journal of Libya for Geographical Studies
مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

Urbanization in Coastal Rural Areas and Its Spatial Implications: A Case Study of the Communes of Azla and Zaouiat Sidi Kacem (Tetouan Province)

Dr. Fadoua El Kouni[1] Mr. Noueman Achrat[2] Dr. Nesrine Ben Idriss[3] Dr. Mohamed Ali Belamine[4]

[1]Researcher in Geography and Territorial Development, Faculty of Letters and Human Sciences, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco Fadoua.elkouni@gmail.com

[2]PhD Candidate in Geography, Human, Space and Development Research Laboratory, Faculty of Letters and Human Sciences, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco, noueman.2023@gmail.com

[3]Professor of Higher Education, Department of Geography, Human, Space and Development Research Laboratory, Faculty of Letters and Human Sciences, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco. nbendriss@uae.ac.ma

[4]Professor of Higher Education, Department of Geography, Human, Space and Development Research Laboratory, Faculty of Letters and Human Sciences, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco. belaminema@yahoo.fr

Abstract:

This study examines the dynamics of coastal urbanization in the municipalities of Azla and Zaouiat Sidi Kacem through the analysis of statistical data, field observations, and interviews with local residents. The results indicate that the area is experiencing recent and rapid urban growth, concentrated primarily along the 32-km coastal strip of the study area. This growth is driven by the attractiveness of the location, its proximity to National Road No. 16, and the economic and tourism opportunities it offers. In contrast, the inland areas, particularly the mountainous zones, exhibit very low population densities due to rugged terrain, inadequate infrastructure, and spatial isolation. This situation has resulted in a clear spatial imbalance, with population and economic activities becoming highly concentrated along the coast. Field data further revealed that urbanization in the area is relatively recent and has accelerated since the 1990s, with the predominance of unplanned horizontal expansion in several settlements, including Douar Sidi Abdessalam Delbahar. This reflects increasing pressure on the coastal environment and a gradual reduction of natural spaces. This situation raises challenges related to spatial planning and sustainability, highlighting the need to restore balance between the coastal and inland areas and to improve infrastructure and services within the interior region.

Keywords: Coastal Urbanization, Azla, Zaouiat Sidi Kacem, Spatial Imbalances, Urban Sprawl.

Received: 26/05/2026

Accepted: 12/06/2026

Published: 01/07/2026

OPEN ACCESS

Copyright © 2026 by the author(s). Published by the Journal of Libya for Geographical Studies. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution International License:

CC BY-NC-SA 04

1. المقدمة:

شهد الساحل التطواني في العقود الأخيرة تحولات مجالية وعمرانية متسارعة، تجلت أساسًا في تزايد وتيرة التوسّع العمراني على حساب المجالات الساحلية، ويُعدّ الشريط الساحلي بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم أنموذجًا واضحًا لهذه الدينامية، حيث يعرف ضغطًا عمرانيًا متزايدًا مرتبطًا بجاذبية الموقع الساحلي، وتوفر البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وقربه من المحاور الطرقية الرئيسية، خاصة الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين تطوان وواد لاو، فضلًا عن ارتباطه بالأنشطة السياحية والاقتصادية. وفي المقابل تشهد المناطق الداخلية، ولا سيما الجبلية منها، تراجعًا في التركز السكاني والعمراني، نتيجة انتقال جزء من الساكنة من الدواوير المرتفعة إلى الاستقرار بالمجالات المحاذية للطريق الوطنية رقم 16، بفعل صعوبة التضاريس وضعف الخدمات والعزلة المجالية.

ويطرح هذا التباين تساؤلات حول العوامل التي أسهمت في خلق هذه الفوارق المجالية، ومدى تحقيق العدالة والحكامة المجالية بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم، وقدرة المجالات الداخلية على توفير شروط الاستقرار للسكان، وأسباب تفضيل الساكنة الاستقرار بالشريط الساحلي. كما يثير التساؤل حول طبيعة التوزيع المجالي للسكان وعلاقته بالعوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة فيه. ومن ثم، إلى أي حد ساهمت هذه العوامل في إحداث تباين مجالي واضح في تركز المباني السكنية بمحاذاة الشريط الساحلي مقابل تراجعها بالدواوير النائية والبعيدة عن مركزي جماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم؟ وما أبرز الانعكاسات المجالية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذا التفاوت؟

2. أهداف الدراسة وأهميتها:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دينامية التعمير الساحلي بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم بتحليل مظاهر التوسّع العمراني وتحديد خصائصه المجالية. كما يسعى إلى إبراز العوامل الطبيعية والبشرية المتحكمة في توزيع السكان، وفهم أسباب التركز السكاني على الشريط الساحلي مقابل ضعف التعمير بالمناطق الداخلية. ويهدف أيضًا إلى تشخيص التحولات التي عرفها المجال خلال العقود الأخيرة، خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، وتقييم آثارها على التنظيم المجالي والتوازن الترابي. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على إشكالية مجالية معاصرة تتمثّل في عدم التوازن بين الساحل والمجال الداخلي، وما يرافق ذلك

من ضغط عمراني على المناطق الساحلية وتهميش للمناطق الجبلية. كما تبرز أهميته في كونه يساهم في فهم دينامية التعمير والتحولات السوسيو–مجالية التي تعرفها المنطقة، مما يساعد على استيعاب التحديات المرتبطة بالتخطيط المجالي والتنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك فإنّ دراسة هذا الموضوع تكتسي بعدًا علميًا وتطبيقيًا، لكونها توفر معطيات يمكن الاعتماد عليها في تحسين تدبير المجال وإعادة التوازن بين مكوناته.

3. موضع الدراسة:

يشكّل مجال الدراسة جزءًا من الساحل التطواني الواقع جنوب شرق إقليم تطوان، كما توضّح ذلك الخريطة رقم 1، وينتمي إداريًا إلى جهة طنجة– تطوان– الحسيمة. وخُصصت هذه الدراسة للجماعتين الترابيتين أزلا وزاوية سيدي قاسم، اللتين يحدهما شرقًا البحر الأبيض المتوسط، وغربًا الجماعتان الترابيتان الزيتون والزينات، وجنوبًا كل من الجماعة الترابية ذات الطابع الحضري وادي لاو والجماعة الترابية بني سعيد، بينما تحدهما شمالًا جماعتا تطوان ومرتيل.

تمّ إحداث جماعة أزلا وحدة ترابية في إطار التقسيم الإداري لسنة 1992، بعدما كانت تُعرف سابقًا بجماعة بن قريش البحري، التي كانت تمتد على مساحة تُقدَّر بحوالي 145 كلم^2. وقد شكّل هذا التقسيم الإداري محطة مهمة في تاريخ الجماعة، إذ تم اقتطاع منطقة ''الديزة'' الساحلية لفائدة بلدية مرتيل، ومنطقة ''اكويلمة'' لفائدة جماعة تطوان سيدي المنظري، إضافة إلى جزء آخر يضم ''صف الحمام'' و''كرة السبع'' لفائدة جماعة تطوان الأزهر. كما أسفر هذا التقسيم عن إحداث جماعة الزيتون الجديدة على مساحة تُقدَّر بحوالي 52 كلم^2، مما أدى إلى إعادة تنظيم المجال الترابي وتقليص المساحة الأصلية لجماعة أزلا (المملكة المغربية، تقرير برنامج عمل جماعة أزلا، 2018، ص10).

أمّا بالنسبة لجماعة زاوية سيدي قاسم فأحدثت سنة 1977، وكانت في بداياتها تابعة إداريًا لجماعة اعبدلاتن التابعة لواد لو، التي كانت تشرف على تدبير شؤون مختلف المناطق الداخلة ضمن النفوذ الترابي لقيادة قبيلة بني سعيد. وظل مقر الجماعة قائمًا بهذه الأخيرة منذ تاريخ إحداثها، ولم يكن عدد العاملين بها يتجاوز أربعة موظفين، إلى غاية سنة 1980 حيث تم إحداث مقر خاص بها بمنطقة أمسا، مما ساهم في تعزيز استقلاليتها

الإدارية وتحسين تدبير شؤونها المحلية.(المملكة المغربية، وزارة الداخلية، منوغرافية جماعة زاوية سيدي قاسم، 2011، ص3).

ويتميز المجال المدروس بتنوع خصائصه الطبيعية، إذ يندرج ضمن نطاق جبال الريف الغربية التي تتسم بوعورة التضاريس وقوة الانحدارات، خاصة بالمجالات الداخلية، فعلى سبيل المثال تغطي الجبال بجماعة زاوية سيدي قاسم ما يقارب 95% من مساحة الجماعة، مقابل وجود سهول محدودة وشريط ساحلي ضيق يمتد بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط. (المملكة المغربية، وزارة الداخلية، برنامج عمل جماعة زاوية سيدي قاسم، 2017-2022، ص،20). كما يعرف المجال شبكة هيدروغرافية تتكون من مجموعة من الأودية والمجاري الموسمية كواد "الخميس" وواد "تمرنوت" وواد"البيلم" التي تنحدر من المرتفعات نحو الساحل، مما يساهم في تشكيل مجالات الاستقرار البشري وتوفير ظروف ملائمة لممارسة بعض الأنشطة الفلاحية بالمناطق المنخفضة. (المملكة المغربية، وزارة الداخلية، برنامج عمل جماعة زاوية سيدي قاسم، 2017-2022، ص21).

ويتوفر مجال الدراسة على تربة خصبة ملائمة لمختلف أنواع الزراعات، وهي تربة حمراء فرسالية تزداد خصوبتها في المناطق السهلية حيث تسود الرواسب الغرينية. وتُعدّ هذه التربة مناسبة لنمو الغطاء النباتي الغابوي، خاصة غابات البلوط الفليني و " الماتورال"، التي تغطي أجزاء من الشمال والغرب من المجال المدروس. (المملكة المغربية، وزارة الداخلية، برنامج عمل جماعة زاوية سيدي قاسم، 2017-2022، ص20). وتجدر الإشارة إلى أن التربة تلعب دورًا أساسياً في تثبيت الجذور النباتية، كما توفر لها العناصر المعدنية والماء والهواء الضرورية للنمو. بالمقابل يسهم الغطاء النباتي في تثبيت الكثبان الرملية الساحلية، إضافة إلى تنقية الهواء من الملوثات وتحسين جودة البيئة.

ويخضع المجال لمناخ متوسطي يتميز باعتدال درجات الحرارة وتساقطات مطرية مهمة خلال فصل الشتاء، مما ينعكس على الغطاء النباتي. وتمنح هذه المؤهلات الطبيعية للمجال أهمية بيئية وسياحية كبيرة، خاصة بفعل تداخل العنصر الجبلي بالساحلي، غير أنّ هشاشة الوسط الطبيعي تجعله عرضة لعدة مخاطر، من أبرزها الانجراف والتعرية والضغط العمراني المتزايد على الشريط الساحلي. (المملكة المغربية، وزارة الداخلية، برنامج عمل جماعة زاوية سيدي قاسم، 2017-2022، ص20).

Vol. 6, Issue.2, July 2026, pp 609-636
ISSN : 2789-4843 (Online) 3080-0463 (print)
المجلد 6 العدد 2 ، يوليو 2026م

Journal of Libya for Geographical Studies
مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

الخريطة (1): توطين مجال الدراسة

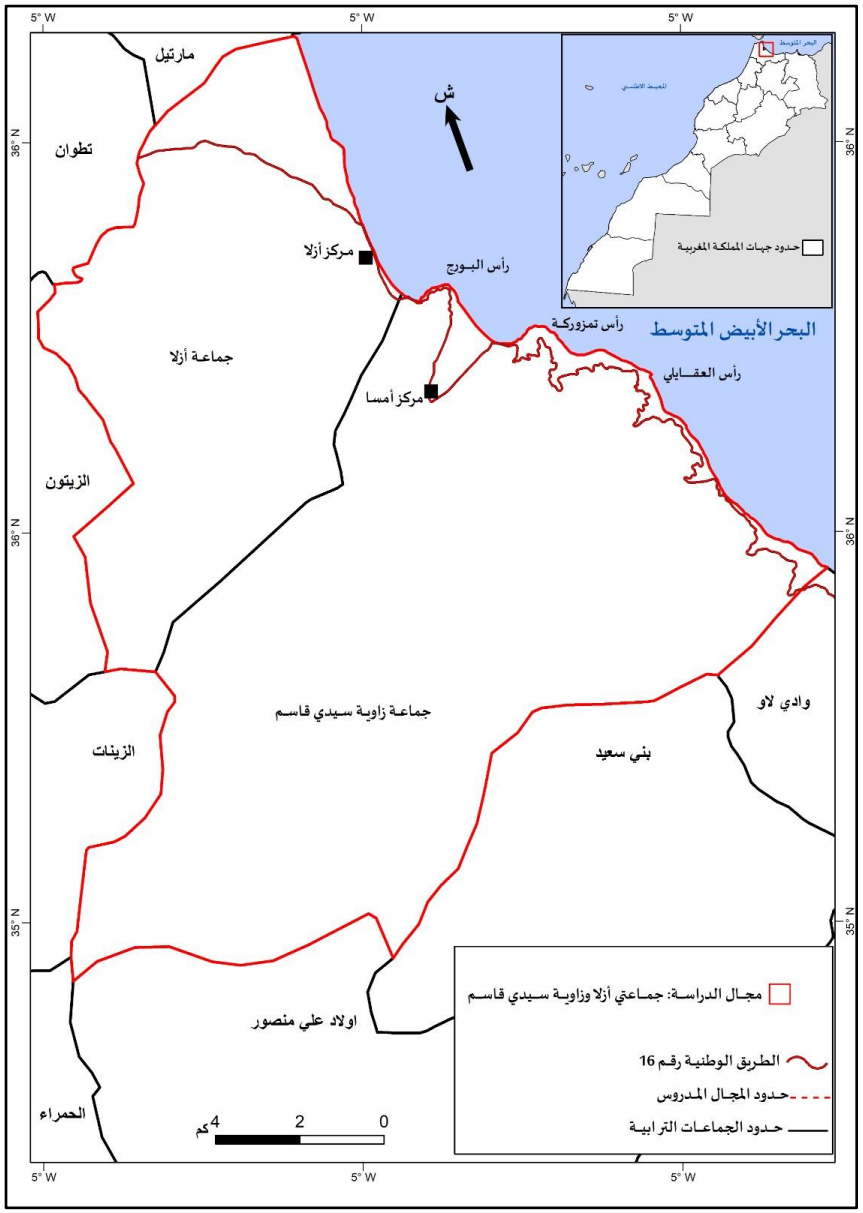

المصدر: إنجاز نعمان اشراط اعتمادًا على التقطيع الجهوي لسنة 2015.

4. الدراسات السابقة:

شهدت الدراسات الأكاديمية اهتمامًا متزايدًا بالجماعات القروية الساحلية، بما فيها الساحل التطواني بالمغرب، حيث تناولت عدة أبحاث موضوع الزحف العمراني بالمجالات الساحلية وأسبابه، إضافة إلى تحدياته وسبل الحد منه . ومن بين هذه الدراسات نذكر:

– **دراسة الكوني (2022)** بعنوان: "استفحال التعمير غير القانوني بضواحي مدينة تطوان، نموذج تراب بني معدن (جماعتي أزلا والزيتون، إقليم تطوان)"، تناولت بوادر ظهور التعمير غير القانوني بضواحي مدينة تطوان، وبالخصوص بجزء من الساحل التطواني، نموذج جماعة أزلا، إضافة إلى الآليات المتحكمة في هذا التطور العمراني. وخلُصت الدراسة إلى أنّ توفر البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية جعل مجموعة من السكان يفضلون الاستقرار بمحاذاة المجالات الساحلية بدل البقاء في الدواوير الواقعة بمجالات صعبة التضاريس.

– **دراسة الناوي (1989)** بعنوان: "ساحل تطوان، دينامية مجال متعدد الوظائف"، تناولت الدراسة دينامية ساحل تطوان باعتباره مجالًا متعدد الوظائف بإبراز التحولات المجالية والعمرانية والاقتصادية التي يعرفها، إضافة إلى دراسة تعدد استعمالات المجال الساحلي بين السياحة والسكن والأنشطة الاقتصادية، والآثار الناتجة عن هذا التوسع على البيئة والتنظيم المجالي. ومن نتائج البحث الذي قمنا به في هذه الدراسة يتضح أنّها تتوافق من حيث النتائج مع ما تناولته هذه الدراسة من اختلالات مجالية يعرفها المجال، إضافة إلى تحولات على مستوى نمط السكن من التقليدي إلى العصري.

– **دراسة الكوني (2026)** بعنوان: "التوسّع العمراني العمودي والأفقي على حساب الأراضي الفلاحية والغابوية بالمجالات الضاحوية وتأثيره على التخطيط المجالي: حالة تراب بني معدن بجماعتي أزلا والزيتون (إقليم تطوان)"، تناولت الدراسة مظاهر التوسّع الأفقي والعمودي على حساب المجالات الفلاحية والغابوية بمجال الدراسة، حيث خلُصت نتائج الدراسة إلى أنّ التوسّع العمراني في مجال الدراسة تمّ على حساب الأراضي الفلاحية والغابوية بالمنطقة، مع تنوع هذا التوسع بين العمودي والأفقي، وذلك نتيجة لموجات الهجرة التي تشهدها المنطقة.

– **هرو (عزي)، المهداوي (ميمون)، دربوشي (كمال)، 2017**، "دينامية التعمير بالمراكز الساحلية المتوسطية بالمغرب: التطور، مظاهر الأزمة وأشكال التدخل (المحور الساحلي رأس

الماء– أركمان أنموذجًا)"، تناولت الدراسة الدينامية الحضرية بالمجالات الساحلية، وبالخصوص المحور الساحلي رأس الماء – أركمان أنموذجًا، حيث خلُصت إلى أنّ الشريط الساحلي بدأ استغلاله وتعميره منذ بداية الثمانينات، كما شهد المجال تهيئة متعددة التوجهات، منها مهيكلة وأخرى عشوائية. وهي نفس الفترة التي عرف فيها المجال توسّعًا عمرانيًا، مع تدخلات تبقى محتشمة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب على مستوى التهيئة.

وتُظهر هذه الدراسات الدينامية التي تشهدها المجالات الساحلية القروية بالساحل التطواني، نموذج جماعات زاوية سيدي قاسم وواد لو وأزلا، باعتباره مجالًا متعدد الوظائف، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه وسبل الحد منها.

5. المنهجية المعتمدة:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر المجالية، حيث تمّ وصف واقع التعمير والتوزيع السكاني بمجال الدراسة، ثم تحليل العوامل المتحكمة فيهما واستخلاص العلاقات بين العناصر الطبيعية والبشرية. وتمّ دعم هذا المنهج بعدة أدوات وتقنيات ميدانية ومكتبية، من بينها:

– **الملاحظة الميدانية** بمعاينة مظاهر التعمير على أرض الواقع وتحديد خصائصه المجالية.

– **المقابلات الميدانية** مع بعض السكان المحليين من أجل استقصاء تاريخ الاستقرار وتحولات المجال.

– **تحليل الخرائط والبيانات المجالية** لتحديد أنماط التوزيع السكاني والتباينات المجالية.

كما تمّ اعتماد المقاربة المجالية التي تركز على فهم توزيع الظواهر داخل المجال وربطها بالعوامل المؤثرة فيها، مع الاستعانة بالمنهج الكمي والنوعي في معالجة المعطيات.

6. المناقشة:

1.6. تمركز التركز السكاني على الشريط الساحلي بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم.

1.1.6. وضعية الساحل التطواني بين الماضي والحاضر: "شكّل الساحل عبر التاريخ مجالًا محفوفًا بالمخاطر بالنسبة للسكان، إذ لم يكن يُعدّ المجال المفضل للاستقرار، لكونه كان مصدرًا للعديد من التهديدات، سواء البشرية أو الطبيعية. لذلك، فضّل السكان الاستقرار في الأوساط الجبلية التي مثّلت موطئ أمان لهم، بحكم صعوبة الوصول إليها وقدرتها على توفير الحماية من الهجمات الخارجية. ورغم ذلك فإنّ المجال الساحلي ظلّ يُعدّ منفذًا مهمًا

للأنشطة الاقتصادية المتنوعة المرتبطة بالصيد والتجارة البحرية، إلّا أنّ الاستقرار به كان يرافقه تعرض مستمر لمخاطر متعددة. ولعب الساحل المتوسطي المغربي دورًا بارزًا في أغلب الهجمات التي تعرض لها المغرب، إذ انطلقت منه العديد من الحملات الرومانية واليونانية والإيبيرية وغيرها، والتي انتهت ببسط النفوذ على أجزاء من البلاد. لذلك اعتمدت الساكنة تاريخيًا على الاستقرار في المناطق الجبلية المرتفعة، بهدف المراقبة والحماية والابتعاد عن مسالك التوغل البحري، مما جعل المجال الساحلي شبه فارغ من السكان لقرون طويلة." (أشراط، 2022، ص63).

ولم يعرف الساحل المتوسطي المغربي تعميرًا مهمًا إلّا بعد الاستقلال، غير أنّ وتيرة هذا التعمير عرفت تطورًا متسارعًا بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، خاصة منذ ثمانينات القرن العشرين (هرو وآخرون، 2017، ص87) حيث ظهرت تجمعات سكنية متعددة ومتباينة من حيث الحجم والأهمية. وساهم في هذا التحول تراجع المخاطر الأمنية التقليدية، إلى جانب التطور الاقتصادي المرتبط بالأنشطة الساحلية، مما دفع السكان إلى مغادرة المناطق الجبلية ذات الظروف الصعبة نحو الساحل، الذي أصبح مجالًا جاذبًا للاستقرار بفعل الدينامية الاقتصادية والسياحية وتطور البنيات التحتية. (حلبوز، 2016، ص131).

2.1.6. خصائص البنية السكنية بمجال الدراسة.

1.2.1.6. حداثة عمر المسكن: من المقابلات الميدانية التي أجريناها مع بعض السكان بالمجال المدروس، استقصينا تاريخ التعمير والاستقرار، حيث أكد المستجوبون أنّهم استقروا بالمنطقة في أواخر الثمانينيات، وخاصة في تسعينيات القرن الماضي، وهو ما يدل على أنّ انطلاقة التعمير بساحل جماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم تعود إلى هذه الفترة، في ارتباط بتحسن الظروف الاقتصادية وتزايد جاذبية الساحل للاستقرار. (مقابلة شفوية مع ساكنة المجال المدروس بتاريخ 21.06.2020).

وتبرز معطيات الجدولين رقم 1و2 الخاصين بعمر المسكن بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم بين سنتي 2014 و2024 تحولات مهمة في البنية السكنية، تعكس دينامية التعمير والتوسّع العمراني الذي عرفته الجماعتان في العقد الأخير. ففي سنة 2014، كانت فئة المساكن التي يقل عمرها عن 10 سنوات هي الأكثر تمثيلية بجماعة أزلا بنسبة 33,3%، تليها فئة 20 إلى 49 سنة بنسبة 32,5%، ثم فئة 10 إلى 19 سنة بنسبة 27,3%، في

حين لم تتجاوز نسبة المساكن التي يفوق عمرها 50 سنة 6,8%. أمّا بجماعة زاوية سيدي قاسم فتوزعت المساكن بشكل أكثر تقاربًا بين الفئات العمرية المختلفة، حيث بلغت نسبة المساكن الأقل من 10 سنوات 25,6%، بينما وصلت نسبة المساكن التي يفوق عمرها 50 سنة إلى 15,6%، وهي نسبة أعلى مقارنة بجماعة أزلا، مما يعكس وجود رصيد سكني أقدم.

الجدول (1): عمر السكن بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم سنة 2014 بـ (%)

الجماعات المدروسة		أقل من 10 سنوات	ما بين 10 و 19 سنة	ما بين 20 و 49 سنة	من 50 سنة فما فوق
أزلا		33,3	27,3	32,5	6,8
زاوية سيدي قاسم		25,6	29,0	29,8	15,6
إقليم تطوان	الحضري	16,1	21,9	42,8	19,2
	القروي	22,1	24,6	28,2	25,0
	المجموع	32,7	29,5	27,2	10,5

المصدر: استغلال شخصي للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

الجدول (2): عمر السكن بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم سنة 2024 بـ (%)

الجماعات المدروسة		أقل من 10 سنوات	ما بين 10 و 19 سنة	ما بين 20 و 49 سنة	من 50 سنة فما فوق
أزلا		18,40	41,80	30,90	8,90
زاوية سيدي قاسم		18,20	41,30	32,0	8,50
إقليم تطوان	الحضري	17,20	34,10	41,20	7,60
	القروي	1650	32	31,80	19,80
	المجموع	17	33,50	38,90	10,60

المصدر: استغلال شخصي للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.

أمّا بالنسبة لسنة 2024 فشهدت الجماعتان تغيرًا واضحًا على مستوى عمر السكن، إذ أصبحت فئة المساكن التي يتراوح عمرها بين 10 و19 سنة هي المهيمنة، حيث بلغت 41,8% بأزلا و41,3% بزاوية سيدي قاسم. ويُفسَّر ذلك بانتقال جزء مهم من المساكن التي كانت تندرج ضمن فئة أقل من 10 سنوات سنة 2014 إلى الفئة العمرية الموالية بعد مرور عشر سنوات. وفي المقابل، تراجعت نسبة المساكن الحديثة (أقل من 10 سنوات) إلى 18,4% بأزلا و18,2% بزاوية سيدي قاسم، مما يدل على تباطؤ نسبي في وتيرة البناء الجديد مقارنة بالفترة السابقة.

كما يُلاحظ ارتفاع نسبة المساكن التي يفوق عمرها 50 سنة بأزلا من 6,8% إلى 8,9%، بينما سجلت زاوية سيدي قاسم انخفاضاً ملحوظاً من 15,6% إلى 8,5%، وهو ما يعكس عمليات تجديد أو تعويض لبعض المساكن القديمة. أمّا فئة 20 إلى 49 سنة فظلت مستقرة نسبيًا في الجماعتين، إذ انتقلت من 32,5% إلى 30,9% بأزلا ومن 29,8% إلى 32% بزاوية سيدي قاسم.

وعموماً تكشف هذه المعطيات عن انتقال البنية السكنية بأزلا وزاوية سيدي قاسم من مرحلة توسّع عمراني قوي في السنوات السابقة لـ2014 إلى مرحلة يغلب عليها نضج الرصيد السكني واستقراره في سنة 2024، مع استمرار الحاجة إلى تجديد بعض المساكن القديمة ومواكبة الطلب المتزايد على السكن الناتج عن النمو الديموغرافي والتوسع العمراني بالساحل التطواني.

2.2.6.تنوع أنماط السكن بين التقليدي والعصري:

تتميز الجماعتان الترابيتان أزلا وزاوية سيدي قاسم بتنوع في أنماط السكن، حيث يسود السكن العصري مقابل السكن الريفي مما يعكس التحولات المجالية التي باتت تشهدها المنطقة للمنطقة (انظر الرسم البياني رقم 1 و 2)، وينتشر السكن العصري المبني بالأسمنت المسلح في مختلف الدواوير خاصة بالمناطق القريبة من الساحل حيث تغلب الأبنية صنف دار مغربية.

كما يظهر السكن الفاخر بشكل محدود خصوصًا على طول الشريط الساحلي بفعل جاذبية المنطقة ومؤهلاتها الطبيعية والسياحية، وهو ما يبرز تدرجًا مجاليًا في أنماط السكن بين الدواوير البعيدة والشريط الساحلي، وبذلك يتضح أنّ التنوع في أنماط السكن بين أزلا وأمسا يعكس التفاوت المجالي بين الشريط الساحلي والدواوير النائية حيث يزداد النمط العصري الفخم قرب الساحل مقابل نمط قروي أكثر في الداخل.

شكل (1): توزيع نسبة أنماط السكن بجماعة أزلا سنة 2024 %

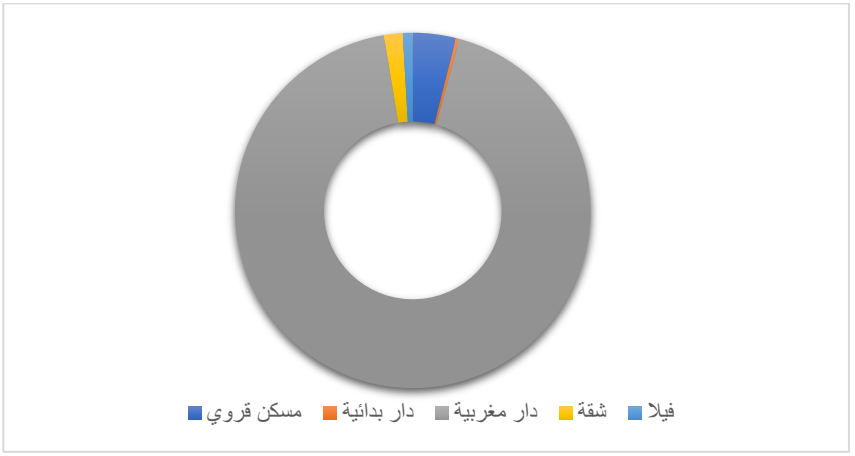

المصدر: استغلال شخصي للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.

شكل (2): توزيع نسبة أنماط السكن بجماعة زاوية سيدي قاسم سنة 2024 %

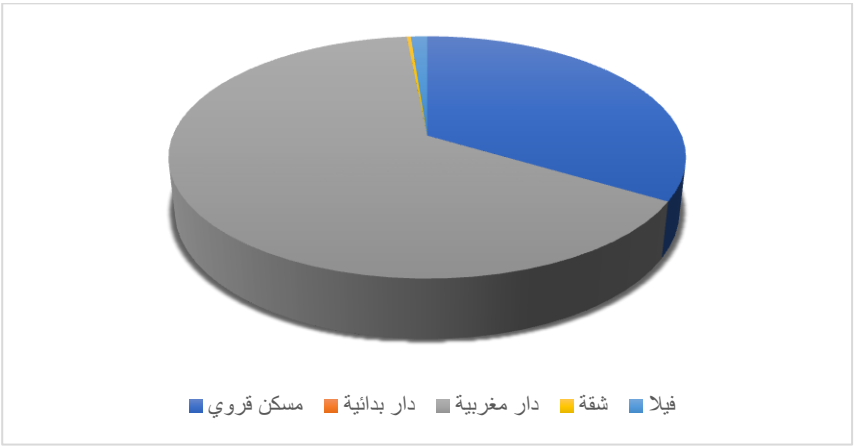

المصدر: استغلال شخصي للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.

تُبرز الصورة رقم (1) مظهراً واضحاً للتحولات التي بات يعرفها السكن بالمجال القروي، ويتجلى ذلك في تخصيص سكن ذي نمط عصري للوظيفة السكنية، وتحول السكن القروي التقليدي إلى إسطبل أو زريبة لإيواء الحيوانات. ويعكس هذا التحول تغيراً في استعمالات المسكن، حيث أصبح السكن العصري مخصصاً للإقامة، بينما خُصص السكن التقليدي لبعض الأنشطة المرتبطة بتربية الماشية.

الصورة (1): التحول الوظيفي للسكن بجماعة زاوية سيدي قاسم.

المصدر: عدسة الباحث نعمان أشراط بتاريخ 12.04.2026.

الصورة (2): أنموذج نمط السكن الراقي من نوع "الفيلات" بمدشر سيدي عبد السلام دالبحر(جماعة أزلا).

المصدر: عدسة الباحثة فدوى الكوني 26.04.2019.

تبين الصورة أعلاه نمط تطور السكن من نوع "الفيلا" المكونة من طابقين فأكثر، محاطة بسياج إسمنتي على شكل حائط يعكس مدى وعي الساكنة الريفية باستقلالية السكن وحرمة المنزل، كما يعكس الوضع المادي لبعض ساكنة المدشر.

الصورة (3): انتشار الإقامات السكنية بمركز (جماعة أزلا).

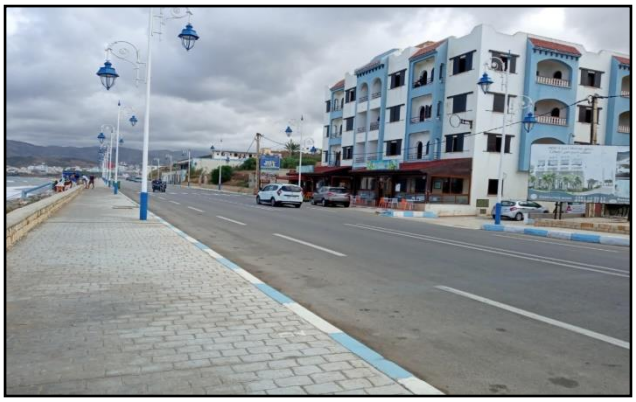

المصدر: عدسة الباحث نعمان أشراط بتاريخ 12.12.2026

تبرز الصورة أعلاه نمط سكني جديد دخيل على الضاحية التطوانية يتميز بمواصفاته الحضرية، ويتمثل في البناء العمودي الذي يضم إقامات سكنية متعددة في عمارة واحدة، وهي من العروض السكنية الموجودة بشكل بارز بمركز جماعة أزلا.

وتُبرز مورفولوجية السكن سيادة النمط الأفقي الذي يستهلك مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية، ويرتبط غالبًا بتحولات سوسيو-اقتصادية من بينها تنوع مصادر الدخل وظهور أنماط سكنية موجهة أحيانًا للاستعمال الثانوي أو الموسمي، وهو ما يعكس تغيرًا في وظائف المجال وأنماط العيش. (الكوني، 2026، ص156)

3.2.6. سيادة الملكية الخاصة على البنية العقارية:

يتبيّن من معطيات الجدول رقم 3 أنّ بنية الملكية العقارية بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم يغلب عليها بشكل واضح طابع الملكية الخاصة مع ضعف كبير لباقي أنواع الملكيات، ففي جماعة أزلا تمثّل أراضي الخواص نسبة مرتفعة جدًا تصل إلى 94,4% مقابل نسب ضعيفة للأراضي الجماعية 3,1% وأراضي الأوقاف 2,4% في حين تغيب كليًا أراضي الدولة وأراضي الكيش. أمّا بجماعة زاوية سيدي قاسم فيتزايد هذا التمركز بشكل أكبر حيث تصل نسبة أراضي الخواص إلى 98,4% مقابل نسب هامشية جدًا لكل من أراضي الأوقاف 1,4% والأراضي الجماعية 0,2% مع غياب تام أيضًا لأراضي الدولة والكيش.

انطلاقًا من هذه المعطيات يتضح أنّ المجالين المدروسين يتميزان بهيمنة شبه مطلقة للملكية الخاصة وهو ما يعكس محدودية تدخل الدولة والجماعات في الوعاء العقاري كما

يفسر هذا الوضع جزئيًا تسارع التعمير الساحلي إذ إنّ سيطرة الخواص على الأراضي تسهل عمليات التفويت والبناء لكنها في المقابل تؤدي إلى ضغط عمراني غير منظم وارتفاع المضاربة العقارية خاصة في المناطق الساحلية ذات الجاذبية السياحية كما أنّ ضعف أراضي الجماعات والأوقاف يحد من إمكانية توجيه التعمير بشكل منظم ويجعل تطور المجال مرهونًا بقرارات الأفراد أكثر من كونه نتيجة تخطيط عمومي مما يساهم في تعميق الاختلالات المجالية بين الساحل والداخل، وبذلك يتضح أنّ هيمنة الملكية الخاصة تُعدّ عاملاً أساسياً في توجيه الدينامية العمرانية بالمجالين المدروسين.

وانطلاقًا من هذه المعطيات يمكن القول إنّ ظاهرة التعمير بمجال الدراسة حديثة نسبيًا، وإنْ كانت لا تزال غير واضحة المعالم، إذ تتسم بعدم التجانس وضعف التنظيم، ويغلب عليها في كثير من الحالات طابع البناء غير المهيكل. كما يُلاحظ تمركز عدد مهم من هذه التجمعات السكنية بمحاذاة الأودية ومصباتها، وهي مجالات كانت تُستغل سابقًا في النشاط الفلاحي، مما يعكس تحولات في استعمالات الأرض.

الجدول (3): توزيع الأراضي حسب نظامها العقاري.

الجماعات	أراضي الخواص	أراضي جماعية	أراضي الأوقاف	أراضي الكيش	أراضي الدولة
أزلا	94,45	3,1	2,4	0	0
زاوية سيدي قاسم	98,4	0,2	1,4	0	0

المصدر: أشراط، نعمان، 2022، مرجع سابق، ص60.

يُعرف التوزيع المجالي للسكان بكل من جماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم تفاوتات واضحة بين القسم الساحلي والمجال الداخلي، حيث يتركز السكان بالقرب من المراكز الحضرية، خاصة بمحيط مركزي أزلا وزاوية سيدي قاسم وفي اتجاه مدينتي مارتيل وتطوان باعتبارهما قطبي جذب سكاني واقتصادي (انظر الصورتين رقم 4 و 5)، وذلك تبعًا لعوامل القرب من الخدمات والبنيات التحتية وفرص الشغل، إضافة إلى جودة العيش وتوفر المرافق الأساسية والجاذبية السياحية للمجال الساحلي، كما أن تحسن البنية الطرقية يسهل عملية التنقل ويعزز تمركز السكان في المناطق المرتبطة بالشبكات المواصلاتية، في حين تساهم الهجرة القروية من المناطق الداخلية نحو الساحل في تعزيز هذا التركز السكاني.

كما أنّ محدودية الوعاء العقاري الصالح للبناء إلى جانب ضعف التخطيط العمراني

يساهمان في استمرار الزحف العمراني على المجال الساحلي الذي يشهد تدهورًا متزايدًا نتيجة الضغط القوي الذي تمارسه الساكنة ومختلف الاستعمالات البشرية عليه، خاصة مع تزايد الطلب على السكن والخدمات، مما يطرح إشكالات بيئية وتنظيمية تستدعي تدخلاً أكثر صرامة في مجال التدبير المجالي، وهو ما يؤدي إلى اختلالات مجالية واضحة بين الساحل والمجال الداخلي.

الصورة (4): مظاهر الزحف العمراني على الشريط الساحلي بجماعة زاوية سيدي قاسم.

المصدر: عدسة الباحث نعمان أشارط بتاريخ 23 شتنبر 2021.

تُظهر الصورة أعلاه مظاهر الزحف العمراني بجماعة زاوية سيدي قاسم، حيث امتدّ البناء نحو المجال الرملي الساحلي الذي يُفترض أنْ يكون محميًا قانونيًا بموجب قانون الساحل، مما يهدد التوازن البيئي ويعكس ضغطًا عمرانيًا متزايدًا وضعفًا في احترام الضوابط القانونية والتنظيمية.

الصورة (5): مظاهر الزحف العمراني على الشريط الساحلي بجماعة أزلا

المصدر: عدسة الباحث نعمان أشراط بتاريخ 23 أبريل 2025.

نلاحظ من خلال الصورة أعلاه اعتماد نمط عمراني يتمثّل في بناء عمارات متعددة الطوابق موجهة أساسًا للاستغلال السياحي، حيث تُخصص غالبًا للكراء اليومي خلال فترة الاصطياف أو تُستعمل كسكن ثانوي، مما يعكس تزايد الطلب على الإقامة المؤقتة في المناطق الساحلية ويؤدي إلى تكثيف الاستغلال العقاري وارتفاع الضغط على المجال الترابي والبنيات التحتية.

تُبرز الخريطة رقم 2 التوزيع المجالي للمباني السكنية بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم، حيث يكشف التحليل المكاني عن تباين واضح في حالات التمركز السكاني وفقًا لتداخل العوامل الطبيعية والبشرية. يتضح أنّ التعمير بمجال الدراسة يتخذ شكلًا خطيًا يمتد على طول الشريط الساحلي، حيث تسجل أعلى درجات الكثافة السكانية (ممثلة بالألوان الحمراء والبرتقالية). ويرتبط هذا التمركز أساسًا بمحاذاة الطريق الوطنية رقم 16، التي تُعدّ محورًا هيكليًا رئيسيًا في تنظيم المجال، إذ تسهم في تسهيل حركة التنقل وربط مختلف المراكز، كما تدعم استقطاب الأنشطة الاقتصادية والخدماتية.

ويزداد هذا التركز حدة بفعل الدينامية السياحية التي تعرفها المنطقة خلال فصل الصيف، وما توفره من فرص للاستثمار والكراء الموسمي، إضافة إلى انتشار أنماط التعمير المرتبطة بالسكن الثانوي، مما يعزز جاذبية المجال الساحلي ويؤدي إلى ضغط عمراني متزايد عليه، وما يرافقه من استهلاك مكثف للفضاءات الطبيعية. كما أنّ هذا التوسّع العمراني الساحلي يطرح إشكالات قانونية ومجالية مرتبطة باحترام ضوابط التهيئة والتعمير، خاصة أنّ القانون المغربي المنظم للساحل يمنع البناء على مسافة تقل عن 100 متر (ظهير شريف رقم 1.15.87 صادر في 29 من رمضان 1436 16 يوليوز 2015) انطلاقًا من الملك العمومي البحري، بهدف حماية الساحل من التدهور والمحافظة على توازنه البيئي والإيكولوجي. غير أنّ تنامي التعمير بالساحل، خصوصًا بالمجالات القروية، يعكس في عدة حالات ضعف احترام هذه المقتضيات القانونية، مما يساهم في تفاقم الضغط على الشريط الساحلي وتهديد موارده الطبيعية والمنظرية.

في المقابل يظهر على مستوى المجال الداخلي تراجع واضح في الكثافة السكانية كلما ابتعدنا عن الساحل، حيث تسود حالات من الكثافة الضعيفة إلى الضعيفة جدًا، خاصة بالمناطق الجبلية. وتُفسَّر هذه الوضعية بطبيعة الوسط الفيزيائي الذي يتميز بتضاريس وعرة،

وانحدارات قوية، وارتفاعات متفاوتة، مما يحد من قابلية الاستقرار البشري ويقلص من فرص الاستثمار والتجهيز. كما يساهم ضعف البنيات التحتية، خاصة الشبكة الطرقية وخدمات الماء والكهرباء، وندرة المرافق الاجتماعية، في تعزيز هذا التهميش المجالي.

ومع ذلك تكشف الخريطة عن وجود حالات من الاستقرار السكني المتفرق ذي الكثافة الضعيفة، غالبًا ما تتموضع بمحاذاة الأودية والمجاري المائية. ويعكس هذا النمط دور الموارد المائية في تشكيل حالات الاستقرار البشري التقليدي، حيث ترتبط هذه التجمعات أساسًا بنشاط فلاحي معيشي يعتمد على الزراعة البورية وتربية الماشية، مع اعتماد محدود على الموارد المحلية. وعليه يتضح أنّ المجال المدروس يعرف نموًا عمرانيًا غير متوازن، يتميز بتمركز قوي للسكان والتعمير على الساحل مقابل حالات من الهامشية داخل المجال الداخلي. ويعكس هذا الوضع تفاعلًا معقدًا بين الإكراهات الطبيعية، والبنية التحتية، والدينامية الاقتصادية، إضافة إلى تأثير الجاذبية السياحية التي تعمّق من حدة التركز الساحلي، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج تفاوتات مجالية واضحة. كما يكشف هذا الواقع عن محدودية فعالية آليات المراقبة والتدبير الترابي في ضبط التوسع العمراني الساحلي، خاصة في ظل تزايد الطلب على العقار السياحي والسكن الثانوي، الأمر الذي يفرض ضرورة اعتماد تخطيط مجالي أكثر صرامة يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الساحلية.

ويطرح هذا الاختلال تحديات تنموية مهمة أبرزها ضرورة إعادة التوازن المجالي بتعزيز الربط الطرقي بين الداخل والساحل، وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتشجيع الاستثمار في المجالات الجبلية عبر تثمين الموارد الطبيعية والسياحية القروية، بما يساهم في تخفيف الضغط عن الساحل وضمان تنمية مجالية أكثر استدامة وعدالة.

الخريطة (2): توزيع تكدس السكن والمباني بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم

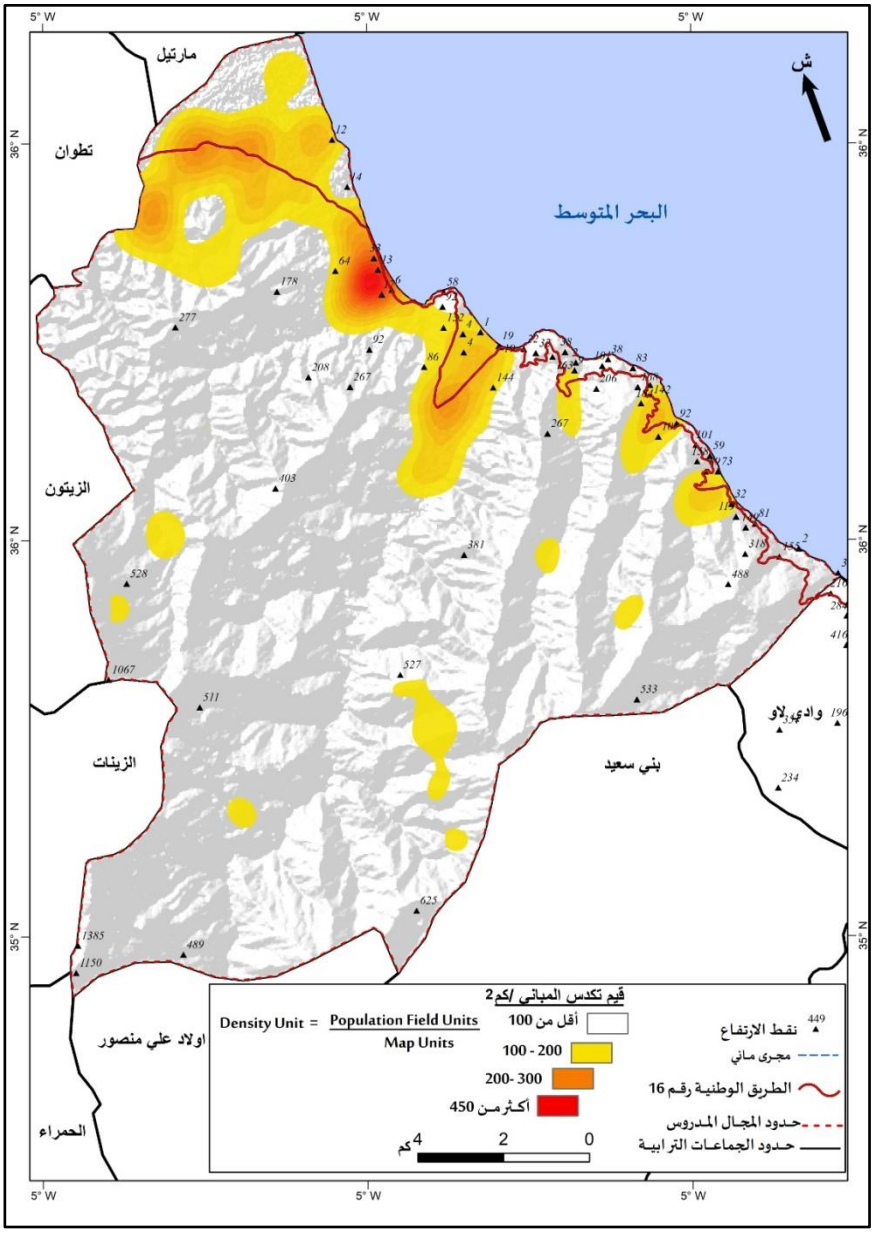

المصدر: إنجاز نعمان اشراط اعتمادًا على العمل الميداني والخريطتين الطوبوغرافيتين تطوان سيدي المنظري وتطوان رأس مزاري (2004) بمقياس 1/25000.

الخريطة (3): استعمال الأرض بمجال الدراسة.

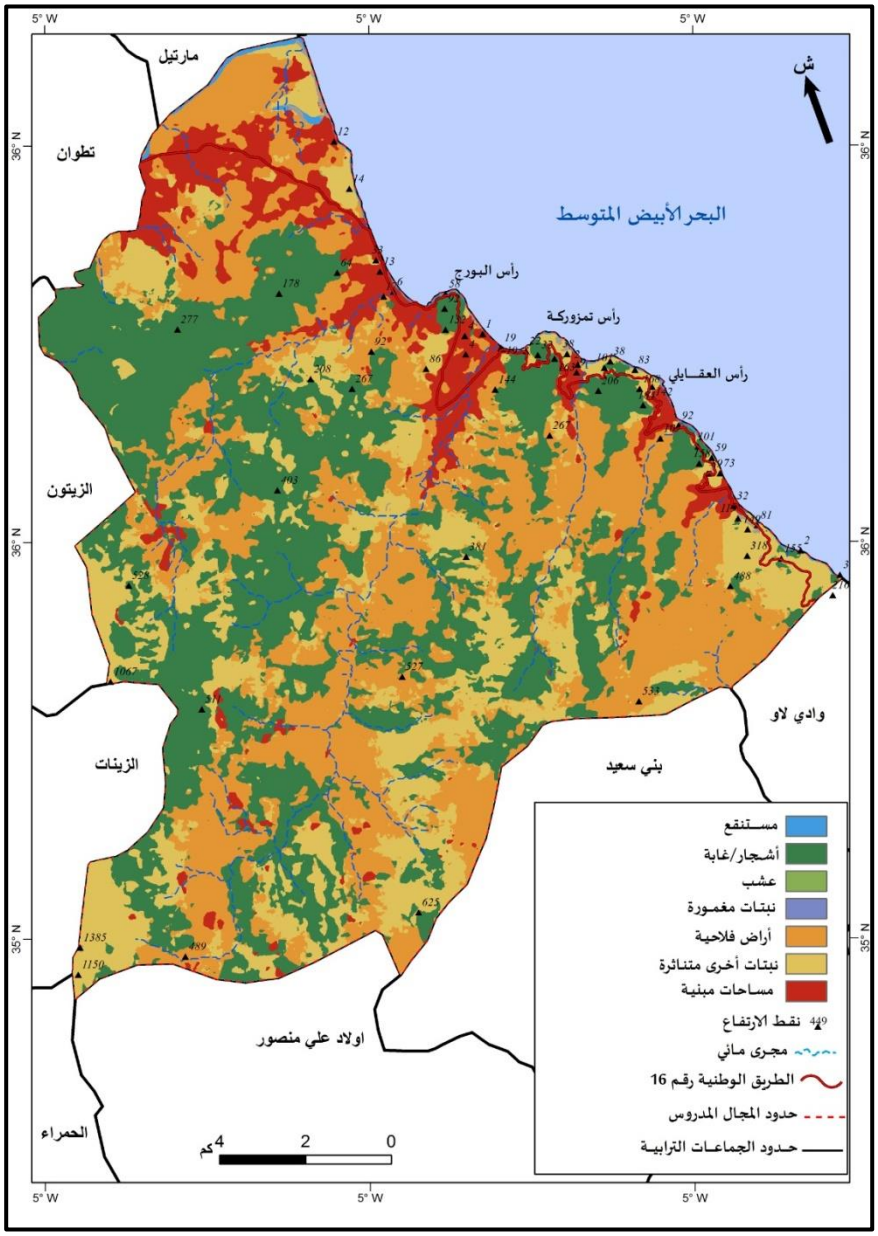

المصدر: إنجاز نعمان اشراط اعتمادًا على معالجة صور الأقمار الاصطناعية لاند سات 8 وسانتيل 2 على برنامج الأركجيس (تاريخ الصور 2025).

أمّا الخريطة رقم 3 فتبرز تباينًا مجاليًا واضحًا بين المجال الساحلي والمجال الداخلي، حيث تسود الاستعمالات الفلاحية والغابوية في الداخل، مما يعكس الطابع القروي وهيمنة الأنشطة الأولية وضعف التمدن، في حين يتركز العمران بشكل خطي ومكثف على طول الساحل وبمحاذاة المحاور الطرقية الرئيسية، نتيجة توفر شروط الولوج وسهولة الحركة وجاذبية الأنشطة الاقتصادية والسياحية. كما يتبيّن أنّ العوامل الطبيعية، خاصة التضاريس والمجاري المائية، تؤثر في توجيه التوزيع المجالي، إذ يتمركز الاستقرار البشري في السهول والأحواض ويتراجع في المناطق الوعرة. وتُسهم الشبكة الطرقية في تعزيز هذا التمركز الحضري وتسريع التوسّع العمراني الساحلي، ما أدى إلى ضغط متزايد على المجال الساحلي وتراجع تدريجي للمساحات الطبيعية والفلاحية، وهو ما يعكس اختلالًا في التوازن المجالي بين الداخل والساحل.

3.6. الإشكالات البيئية والعمرانية بالمجال الساحلي المدروس:

نتج عن التعمير بالمجالات المحاذية لخط الساحل أنموذج جماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم، مجموعة من الإشكالات المتداخلة، خاصة عندما يتم بشكل سريع وغير منظم، مما يؤدي إلى ضغط كبير على المجال الطبيعي واختلال توازنه البيئي. ومن أبرز هذه الإشكالات انتشار البناء العشوائي قرب الشاطئ، وتراجع المساحات الطبيعية، إضافة إلى تآكل السواحل نتيجة التدخّل في التوازنات البيئية، فضلاً عن مشاكل التلوث وضعف شبكات التطهير. كما يساهم هذا التوسّع العمراني في الضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويزيد من هشاشة هذه المجالات أمام مخاطر الفيضانات والتغيرات المناخية، مما ينعكس سلباً على جاذبية المنطقة واستدامتها.

1.3.6. الإشكال البيئي للمياه العادمة بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم: يعرف الشريط الساحلي المدروس انتشار الحفر الصحية لتجميع المياه العادمة، نتيجة غياب الربط بشبكة التطهير السائل في معظم المداشر، مما يدفع السكان إلى اعتماد حلول تقليدية للتخلص من المياه المستعملة، حيث يتم تصريفها بشكل مباشر أو غير مباشر نحو البحر (انظر الصورة رقم 6). وينتج عن ذلك انعكاسات سلبية متعددة، تشمل تلوث التربة والمياه الجوفية والمياه الساحلية، وتدهور الثروة السمكية، وانتشار الروائح الكريهة وتكاثر الأمراض، لا سيما المعوية والجلدية، وتشويه المشهد البيئي (انظر الصورة 7)، وإضعاف جاذبية المجال السياحي، مما

يهدد التوازن البيئي العام في هذا المجال.

الصورة (6): تصريف المياه العادمة مباشرة في البحر بمدشر سيدي عبد السلام دالبحر (جماعة أزلا).

المصدر: (الكوني وآخرون، 2026، ص126).

تُبرز الصورة أعلاه مظهرًا من مظاهر الإشكالات البيئية التي تعاني منها المجالات الساحلية، ويتمثل ذلك في تصريف مياه الصرف الصحي مباشرة في البحر من قبل السكان، مما يؤدي إلى تلوث المياه الساحلية والإضرار بالثروة السمكية والكائنات البحرية، إضافة إلى تهديد صحة الإنسان وتشويه المجال الطبيعي الساحلي. ويعود هذا المشكل إلى ضعف معالجة المياه العادمة والنمو العمراني والسياحي السريع بالمناطق الساحلية. (الكوني وآخرون، 2026، ص126).

الصورة (7): تسرب مياه حفرة صحية بأحد المنازل بجماعة أزلا.

المصدر: عدسة الباحثة فدوى الكوني بتاريخ 19.08.2018.

تبرز الصورة تسرب المياه العادمة من حفرة صحية بأحد المنازل بجماعة أزلا، وهو ما يعكس ضعف أو غياب الربط بشبكة التطهير السائل، مما يؤدي إلى انتشار المياه المستعملة في الفضاء العام. وتساهم هذه الوضعية في تلوث التربة والمياه، وظهور الروائح الكريهة، وتشويه المشهد البيئي، فضلاً عن ما قد ينجم عنها من مخاطر صحية على الساكنة، مما يبرز أهمية إيجاد حلول مستدامة لتدبير المياه العادمة بالمجال.

2.3.6.إشكالية سرقة الرمال وآثارها البيئية بجماعة أزلا: تُعدّ إشكالية سرقة الرمال من أبرز الإشكالات البيئية التي تعرفها جماعة أزلا (انظر الصورة رقم 8)، حيث تؤدي عمليات استخراج الرمال بشكل غير قانوني أو مفرط إلى استنزاف الموارد الطبيعية واختلال التوازن البيئي، ويعود ذلك أساسًا إلى الطلب المتزايد على مواد البناء وضعف المراقبة وعدم تطبيق القوانين الزجرية. وتتجلى آثار هذه الظاهرة في تسارع تآكل السواحل (انظر الصورة رقم 9)، وتدهور التربة، وزيادة هشاشة المجال أمام العوامل الطبيعية كالأمواج والعواصف، إضافة إلى تراجع التنوع البيولوجي، وتشويه المنظر الطبيعي، وتهديد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالساحل، خاصة السياحة. لذلك تُعدّ هذه الإشكالية من القضايا البيئية التي تستدعي الدراسة والتحليل لفهم أسبابها وانعكاساتها على استدامة المجال الساحلي.

الصورتان (8) و (9): آثر نهب الرمال بمدشر سيدي عبد السلام دالبحر (جماعة تطوان).

المصدر: عدسة الباحثة فدوى الكوني بتاريخ 06.08.2019 **المصدر**: عدسة الباحث نعمان أشراط بتاريخ 12.12.2025.

تُظهر الصورتان أعلاه آثار عمليات نهب الرمال على مستوى دوار سيدي عبد السلام البحري المتواجد قرب الشاطئ، حيث تُستعمل في ذلك أدوات بسيطة مثل المعاول والمجارف اليدوية، كما تُستعمل الشاحنات لنقل الرمال المنهوبة وبيعها بشكل غير قانوني. وتخلف هذه العمليات أضراراً بيئية وإيكولوجية كبيرة، من أبرزها تراجع خط الساحل. (أشراط وآخرون، 2025، ص32)، وهو ما يعني انحسار البحر نحو اليابسة نتيجة فقدان كميات مهمة من الرمال التي تشكّل حاجزاً طبيعياً يحمي الشاطئ من التآكل. ويؤدي هذا التراجع إلى اختفاء أجزاء من الشواطئ، وتهديد المنشآت القريبة، وزيادة هشاشة المجال الساحلي أمام العوامل الطبيعية مثل الأمواج والرياح.

3.3.6. البناء في المنحدرات الساحلية ومخاطر الانزلاق بجماعة زاوية سيدي قاسم

يُعدّ البناء في المنحدرات الساحلية من أبرز مظاهر التعمير غير المنظم الذي تعرفه بعض المجالات الساحلية، حيث يتم التوسع العمراني في مناطق متضرسة (انظر الصورة رقم 10)، ويعود ذلك أساسًا إلى الضغط الديمغرافي، والبحث عن مواقع ذات إطلالة بحرية، إضافة إلى ضعف مراقبة التعمير وغياب التخطيط الحضري الصارم.

ويترتب عن هذا النوع من البناء عدة مخاطر بيئية وجيولوجية، أهمها انزلاق التربة نتيجة فقدان تماسكها وتعرضها لعوامل التعرية البحرية والأمطار، فضلاً عن خسائر مادية تمسّ المباني والبنيات التحتية، وارتفاع تكاليف التهيئة والحماية. لذلك تُطرح هذه الظاهرة كإشكالية حقيقية تهدد استقرار المجال الساحلي وسلامة السكان والمنشآت، كما تساهم في تشويه المشهد الطبيعي، مما يستدعي اعتماد حلول للتخطيط العمراني المستدام.

الصورة (10): تنامي التعمير في المنحدرات الساحلية بشاطئ "تمرنوت".

المصدر: عدسة الباحث نعمان أشراط بتاريخ 12.05.2026.

تبرز الصورة ظاهرة التعمير في المنحدرات الساحلية بشاطئ تمرنوت، حيث تنتشر مبانٍ سكنية متعددة الطوابق مشيّدة بشكل متدرج على السفح المطل على البحر، في غياب واضح لاحترام الخصائص الطبيعية للتضاريس الساحلية. ويؤدي هذا التوسع العمراني بمحاذاة خط الساحل إلى الضغط على المجال البيئي، وزيادة هشاشة المنحدرات أمام الانجراف والانزلاق، إضافة إلى التأثير على المنظر الطبيعي للساحل واختلال التوازن البيئي بالمجال المدروس.

وعلاوة على ما سبق ذكره تعاني المناطق الساحلية المدروسة من إشكالات بيئية أخرى تتمثل في تلوث الشواطئ بالنفايات الصلبة والبلاستيكية، خصوصًا خلال فصل الصيف حيث تستقبل أعدادًا مهمة من السياح، واستنزاف الثروة البحرية نتيجة الصيد الجائر، وتدهور الفرشات المائية الساحلية بفعل تملح المياه الجوفية، إضافة إلى التوسع غير المهيكل على حساب الأراضي الزراعية، وتدهور الغطاء النباتي، والانجرافات الريحية. (جمادي، 2000، ص10).

7. التوصيات:

تعرف التجمعات السكنية بالشريط الساحلي لجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم دينامية غير مسبوقة، تفرض ضرورة اعتماد مجموعة من الإجراءات والتدابير التنظيمية والبيئية والتنموية الكفيلة بضبط التوسع العمراني وحماية المجال الساحلي من مظاهر الاستغلال غير العقلاني. ويأتي في مقدمة هذه التدابير التطبيق الصارم لمقتضيات قانون الساحل ومنع أي بناء غير قانوني بالقرب من الشريط الساحلي، مع تشديد مراقبة رخص البناء وعدم التساهل في منحها داخل المناطق الحساسة بيئيًا أو القريبة من خط الساحل. كما ينبغي تشجيع التعمير داخل الدواوير القروية البعيدة نسبيًا عن الساحل، من خلال تزويدها بالبنيات التحتية الأساسية والمرافق والتجهيزات الضرورية، بما يساهم في تخفيف الضغط العمراني على الواجهة الساحلية. وتقتضي هذه الدينامية كذلك احترام مضامين تصاميم التهيئة المنجزة بالمجال المدروس، وإدماج البعد البيئي ضمن مختلف وثائق التخطيط العمراني، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وفي السياق نفسه تبرز أهمية الحفاظ على الكثبان الرملية والغطاء النباتي باعتبارهما عنصرين أساسيين في التوازن البيئي الساحلي، مع منع الاستغلال العشوائي أو المكثف للشواطئ وما يرافقه من تدهور للمجال الطبيعي. كما يتطلب الأمر هدم البناءات المخالفة لمقتضيات قانون التعمير داخل الملك العمومي البحري، وفرض غرامات مالية وتشديد العقوبات على المخالفين للحد من ظاهرة البناء غير القانوني. وإلى جانب المقاربة الزجرية تبقى التوعية والتحسيس من الوسائل الضرورية لتعريف السكان بمخاطر البناء العشوائي وانعكاساته البيئية والمجالية، مع إشراك المجتمع المحلي في جهود حماية المجال الساحلي البحري وتعزيز ثقافة المحافظة عليه. ومن جهة أخرى فإنّ خلق بدائل اقتصادية وتنموية داخلية من شأنه أنْ يساهم في تقليص الضغط على الشريط الساحلي، عبر توفير فرص الشغل وتحسين ظروف العيش بالمناطق الداخلية، بما يحد من التمركز العمراني المكثف بالمجالات الساحلية.

8. الخلاصة:

شهد الساحل التطواني في السنوات الأخيرة تحولات مجالية مهمة، تمثلت في زحف عمراني متسارع على طول الشريط الساحلي، خاصة بجماعتي أزلا وزاوية سيدي قاسم، اللتين أصبحتا من أبرز الوجهات السياحية بإقليم تطوان، حيث تستقبلان خلال فصل الصيف

أعدادًا كبيرة من السياح المغاربة والأجانب، مع تزايد الطلب على السكن الثانوي المرتبط بالاصطياف قرب المراكز الحضرية كتطوان ومرتيل وواد لو. كما ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل الخريطة السكانية، إذ اتجه جزء من سكان المجالات القروية الداخلية نحو الاستقرار بالقرب من الساحل، نتيجة توفر البنيات التحتية والمرافق والخدمات الأساسية، في حين تعرف الدواوير البعيدة، خاصة بالمناطق ذات الطبوغرافيا الصعبة، تراجعًا في الجاذبية السكنية وضعفًا في التجهيزات، مما يعكس اختلالًا مجاليًا واضحًا بين الداخل والساحل. يمكن توسيع هذا الموضوع من خلال دراسة تأثير التوسع العمراني الساحلي على المجالات الفلاحية والبيئية، وتحليل مدى استدامة هذا النمو العمراني، إضافة إلى بحث سياسات التهيئة الترابية الكفيلة بتحقيق توازن مجالي بين الساحل والمجال الداخلي.

المصادر والمراجع:

- أشراط، نعمان، (2022)، **التدبير المندمج للساحل: حالة مركزي أزلا وزاوية سيدي قاسم (إقليم تطوان)**، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

-أشراط، نعمان، بن إدريس، نسرين، مطيشي، يونس، (2025)، **التعرية وتأثيراتها على خط الساحل بجماعة أزلا باستخدام المرئيات الفضائية (إقليم تطوان)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، ضمن كتاب السواحل المغربية : الديناميات، الرهانات، وأشكال التدخل، ط1، المغرب.

- جمادي، قاسم، (2000)، **التركز الحضري الساحلي في المغرب وتنظيم الشبكة الحضرية الوطنية**، مقال في كتاب الساحل آفاق التنمية في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، سلسلة الندوات رقم 10.

- حلبوز، بلال، (2016)، **دينامية وتدبير المجالات الساحلية في إقليم تطوان: حالة جماعة زاوية سيدي قاسم**؛ بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

- ظهير شريف رقم 1.15.87 صادر في 29 من رمضان 1436 (16 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.

- الكوني، فدوى، أشراط، نعمان، بلمين، محمد علي، (2026)، **التأثيرات السلبية للحفر الصحية على البيئة: حالة جماعة أزلا**، منشورات مجلة المجال المغربي والمجتمع المغربي، رقم 108، الدار البيضاء، المغرب.

- الكوني، فدوى، (2026)، **التوسع العمراني العمودي والأفقي على حساب الأراضي الفلاحية والغابية بالمجالات الضاحوية وتأثيره على التخطيط المجالي: حالة تراب بني معدن بجماعتي أزلا والزيتون (إقليم تطوان)**، منشورات مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس.

- المملكة المغربية، وزارة الداخلية، جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، عمالة تطوان، دائرة تطوان، قيادة بني سعيد، (2011)، منوغرافية جماعة زاوية سيدي قاسم.

- المملكة المغربية، وزارة الداخلية، جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، عمالة تطوان، دائرة تطوان، قيادة بني سعيد، 2017-2022، برنامج عمل جماعة زاوية سيدي قاسم.

-المملكة المغربية، وزارة الداخلية، جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، عمالة تطوان، دائرة تطوان، قيادة أزلا- الزيتون، جماعة أزلا، (2018)، "تقرير برنامج عمل جماعة أزلا.

- هرو، عزي، المهداوي، ميمون، دربوشي، كمال، (2017)، **دينامية التعمير بالمراكز الساحلية المتوسطية للمغرب: التطور، مظاهر الأزمة وأشكال التدخل (المحور الساحلي رأس الماء – أركمان أنموذجاً)**، مقال في مجلة التعمير والبناء، المجلد1، العدد 3، الجزائر.